

Distr.: General
8 October 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 74 (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة
من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

مذكرة من الأمين العام*

موجز

هذا التقرير الذي أعده المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 190/75، هو التقرير النهائي الذي يقّمه المكلف الحالي بالولاية إلى الجمعية. وهو يأمل في توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى الشواغل الملحة المتعلقة بحقوق الإنسان، ويحث جميع الأطراف المعنية على اتخاذ خطوات ملموسة نحو إيجاد حل سلمي للنزاع الذي طال أمده في شبه الجزيرة الكورية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* تأخر تقديم هذا التقرير عن موعده بغية تضمينه أحدث المعلومات.

011121 251021 21-14432 (A)



المحتويات

الصفحة

3		أولا - مقدمة
4		ثانيا - لمحة عامة عن الحالة السياسية
5		ثالثا - حالة حقوق الإنسان
5		ألف - أثر جائحة كوفيد-19 على حالة حقوق الإنسان
8		باء - الكوئيليسو (معسكرات الاعتقال السياسي)
11		جيم - الحق في حرية الدين
13		دال - حقوق الطفل
18		رابعا - المشاركة
19		خامسا - الاستنتاجات
21		سادسا - التوصيات

أولا - مقدمة

1 - نفذت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إغلاقاً شاملاً للحدود منذ كانون الثاني/يناير 2020، وفرضت قيوداً على السفر بين المدن والمناطق، وقيدت استيراد السلع غير الأساسية، بما في ذلك الإمدادات الإنسانية التي لا علاقة لها بالتصدي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ووفقاً للحكومة ولمنظمة الصحة العالمية، لم تسجل حتى اليوم أي حالات مؤكدة للإصابة بفيروس كوفيد-19 في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وانضمت الحكومة إلى مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي؛ غير أنها لم تقب بعد بالخطوات اللازمة المطلوبة لتلقي اللقاحات من خلال مرفق كوفاكس. ويساور المقرر الخاص القلق لكون حالة حقوق الإنسان ما زالت تتدهور مع زيادة عزلة البلد. وقد غادر معظم الدبلوماسيين والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية البلد في ظل قيود صارمة على السفر ونقص السلع الأساسية والافتقار إلى المرافق الصحية وعدم اليقين بشأن موعد انتهاء القيود. وحتى تموز/يوليه 2021، لم يكن هناك موظفون دبلوماسيون يعملون من داخل البلد سوى في تسع من بين السفارات الأجنبية البالغ عددها 25 سفارة في بيونغ يانغ. وتقدم المنظمات الإنسانية خدمات قيمة للفئات الضعيفة من السكان، بما في ذلك من خلال برامج الوجبات الغذائية في المدارس، والدعم التغذوي للحوامل والمرضعات، وبرامج التطعيم. ومن المرجح أن يترتب على عدم استمرارية البرامج الإنسانية تراجع في الإنجازات الرئيسية للتنمية المستدامة في مجالات التلّجّيح، وصحة المرأة والطفل، والمياه والصرف الصحي، والأمن الغذائي.

2 - وفقد الكثير من الأشخاص الذين يعتمدون على التجارة والأنشطة التجارية في المناطق الحدودية في شمال البلد دخلهم. ولا تزال الجزاءات والاقتصاد الموجه يؤثران بشكل سلبي على سبل كسب الرزق ويحدان من التنمية المستدامة. ويُشكّل حصول الناس على الغذاء مصدر قلق بالغ، كما أن الأطفال والمسنين الأكثر ضعفاً معرضون لخطر المجاعة. وبسبب القيود المفروضة على السفر الناتجة عن جائحة كوفيد-19، وصل 229 هارباً فقط إلى جمهورية كوريا في عام 2020، وهو انخفاض كبير عن عددهم البالغ 1 047 في عام 2019⁽¹⁾. ولم يصل سوى 36 هارباً في النصف الأول من عام 2021. ومع غياب وجود دولي في البلد، وعدم وصول سوى عدد قليل من الهاربين إلى جمهورية كوريا، كانت إمكانية الحصول على معلومات مباشرة عن حالة حقوق الإنسان داخل البلد محدودة للغاية.

3 - ويعرب المقرر الخاص عن أسفه لأن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال تعارض ولايته ولا تستجيب لطلبات زيارة البلد التي يوجهها إليها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بعث المقرر الخاص بثلاث رسائل وأطلع الحكومة على مشاريع تقاريره إلى الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. ولم يتمكن، بسبب القيود المفروضة على السفر الناتجة عن جائحة كوفيد-19، من التوجه في بعثات رسمية إلى جمهورية كوريا أو البلدان المجاورة منذ بعثته الرسمية إلى تايلند في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 واليابان في كانون الأول/ديسمبر 2019. وعقد المقرر الخاص عوض ذلك سلسلة اجتماعات عن بُعد مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأفراد أسرهم ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء. ويركز المقرر الخاص في هذا التقرير على الشواغل الرئيسية لحقوق الإنسان التي أثارها الهاربون وأفراد أسر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرون.

(1) Republic of Korea, Ministry of Unification, "Policy on North Korean defectors", South-North Relations database. متاح على الرابط التالي: www.unikorea.go.kr/eng_unikorea/relations/statistics/defectors/.

ثانيا - لمحة عامة عن الحالة السياسية

4 - في 8 نيسان/أبريل 2021، دعا رئيس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كيم جونج أون في اجتماع لحزب عمال كوريا المسؤولين إلى "الشروع في 'مسيرة شاقة' أخرى أكثر صعوبة"⁽²⁾. وفي حزيران/يونيه 2021، اعترف بالحالة الغذائية المزرية بسبب فشل القطاع الزراعي في تنفيذ خطته لإنتاج الحبوب. وأفيد عن صدور أمر خاص يسمح للحكومة بالسيطرة بقدر أكبر على توزيع الحبوب وصناعاتها للتعامل مع أزمة الغذاء. ويبدو أن قطاع الزراعة يواجه تحديات متعددة بسبب انخفاض استيراد الأسمدة وغيرها من الإمدادات الزراعية من الصين، وتدابير العقوبات الدولية، وتقشي حمى الخزائر الأفريقية⁽³⁾.

5 - وأكد رئيس جمهورية كوريا مون جيه - إن ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية جوزف بايدن من جديد، في أول اجتماع ثنائي بينهما في 21 أيار/مايو 2021، اعتقادهما المشترك بأن "الدبلوماسية والحوار... ضروريان لتحقيق نزع السلاح النووي الكامل وإحلال السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية"، واتفقا على "العمل معاً لتحسين حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية" والتزاما بتقديم المعونة الإنسانية⁽⁴⁾. ويرحب المقرر الخاص بورود إشارة ملموسة إلى حالة حقوق الإنسان في البيان المشترك. ويؤكد من جديد ضرورة تطبيق نهج مبدئي في المفاوضات وعدم تجنب إثارة الشواغل المتعلقة بحالة حقوق الإنسان، بما في ذلك مسألة التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولا سيما مع ولايته ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وينبغي للمفاوضات أن تشمل التزاماً من حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتحقيق تقدم ملموس في مجال حقوق الإنسان وبإلّاخراف في ذلك بمعايير قابلة للقياس.

6 - ويرى المقرر الخاص أن ما من سبب للتصعيد إلى دورة جديدة من التوتر العسكري في شبه الجزيرة الكورية. وتقتضي الضرورة والمسؤولية، عوض ذلك، تنشيط البيان المشترك للزعيم كيم جونج أون ورئيس الولايات المتحدة آنثوني دونالد ترامب، في مؤتمر قمة سنغافورة المعقود في 12 حزيران/يونيه 2018 وإعلان بانمونجوم لتحقيق السلام والازدهار وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية الصادر في 27 نيسان/أبريل 2018 والبحث عن نهج عملية لمتابعة نزع السلاح النووي والسلام والتنمية وحماية حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - بما يتماشى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وهذا هو الوقت المناسب لإرسال إشارات واضحة واتخاذ إجراءات ملموسة وإيجاد سبل مبتكرة لإعطاء زخم للعملية الدبلوماسية المتعثرة من أجل ضمان التوصل إلى حل سلمي للنزاع، ويمكن أن يشمل ذلك الإعلان عن إعلان سلام بين الطرفين.

(2) انظر - <https://kcnawatch.org/newstream/1617920275-776284784/respected-comrade-kim-jong-un-makes-closing-address-at-sixth-conference-of-cell-secretaries-of-workers-party-of-korea/>

(3) معهد كوريا للتنمية، استعراض المعهد لاقتصاد كوريا الشمالية (أيار/مايو 2021)، الصفحتان 39 و 40 (بالكورية).

(4) White House, United States of America, "U.S.-ROK Leaders' joint statement", 2 May 2021.

ثالثاً - حالة حقوق الإنسان

ألف - أثر جائحة كوفيد-19 على حالة حقوق الإنسان

7 - أفادت منظمة الصحة العالمية أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أجرت حتى 9 أيلول/سبتمبر 2021 فحوصات لما عدده 39 342 شخصاً للكشف عن الإصابة بكوفيد-19⁽⁵⁾. وجاءت جميع النتائج سلبية، وهو ما يمكن أن يعزى إلى التدابير الوقائية الاستباقية التي اتخذتها الحكومة لحماية حق السكان في الصحة البدنية والعقلية. وقد قُدِّمَ للبلد حوالي 1,7 مليون جرعة من اللقاحات في تموز/يوليه من خلال مرفق كوفاكس، لكن الشحنة تأخرت بسبب الافتقار إلى التأهب التقني والنقص العالمي في اللقاحات. وفي أيلول/سبتمبر، أبلغ البلد مرفق كوفاكس أنه يمكن نقل 2,97 مليون جرعة من اللقاحات المقدّمة له إلى بلدان أخرى متضررة بشدة⁽⁶⁾. وأعرب الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا والولايات المتحدة عن استعجالها لتقديم الدعم في مجال اللقاحات إذا لزم الأمر. وفي الدورة الرابعة والسبعين لجمعية الصحة العالمية، انتقدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اكتتاز بعض الدول للقاحات وحثت على المساواة في توزيع اللقاحات على الصعيد العالمي. غير أنه أُفيد بأن وسائل الإعلام الحكومية تواصل تحذير مواطنيها من الآثار الجانبية المحتملة للقاحات وعدم فعاليتها⁽⁷⁾. ويشجع المقرر الخاص الحكومة بقوة على الوفاء بالمتطلبات التقنية لتلقي اللقاحات من خلال مرفق كوفاكس ومن الدول الأخرى، بما في ذلك في إطار استراتيجية عالمية لمكافحة جائحة كوفيد-19.

8 - وتواصل السلطات إنفاذ تدابير أخرى في مجال الصحة العامة مثل الارتداء الإلزامي للكمامات، وأنشطة التطهير، وإغلاق المدن والمناطق، وزيادة المراقبة، والقيود الصارمة المفروضة على السفر الداخلي. وتفيد التقارير بأن افتتاح مستشفى بيونغ يانغ العام قد تأخر إلى أجل غير مسمى نظراً لصعوبات في استيراد المعدات الطبية بسبب كوفيد-19 وتأخر الشحن المتصل بالجزءات⁽⁸⁾. وتشير توقعات إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مع الانتهاء من بناء مرافق جديدة للحجر الصحي بالقرب من حدودها مع الصين، قد تفتح جزئياً تجارتها مع الصين مع اتخاذ تدابير حجر صحي صارمة. ومع أن تدابير الوقاية هذه تحمي حق الأشخاص في الصحة البدنية والعقلية في مواجهة جائحة كوفيد-19، يساور المقرر الخاص القلق لأن بعض القيود لا تمتثل للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. وفي 25 آب/أغسطس 2020، عمدت وزارة الضمان الاجتماعي، وهي وزارة الأمن الشعبي سابقاً، بحسب التقارير، إلى إصدار إعلان يحظر الأعمال التي تعوق إغلاق الحدود الشمالية⁽⁹⁾. وينص الإعلان على إنشاء منطقة عازلة بعرض يتراوح بين 1 و 2 كيلومتر على طول الحدود الشمالية، معظمها مع الصين، كما ينص على أن أي شخص يدخل

(5) انظر www.nknews.org/2021/09/north-korea-reports-no-covid-cases-as-total-tested-nears-40000/?t=1640240335988.

(6) Soyoung Ahn, "N. Korea rejects COVID vaccines, saying hard-hit nations have greater need", Voice of America, 1 September 2021.

(7) انظر www.nknews.org/2021/06/north-korean-media-warns-covid-vaccines-may-be-ineffective-for-next-few-years/.

(8) Colin Zwirko, "After months of delays, Kim Jong Un's premier hospital could soon open up", NK Pro, 19 February 2021.

(9) هذا الإعلان هو توجيه صادر عن وزارة الضمان الاجتماعي يسري على "جميع المؤسسات والشركات والمنظمات (بما في ذلك القوات المسلحة ووحدات الأعتدة والوحدات الخاصة)، والمواطنين داخل أراضي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية" (المادة 5).

من دون إذن "يطلق عليه النار تلقائياً" وأن المتعدين الذين يُعثر عليهم على جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من نهري يالو وتومين "يطلق عليهم النار دون سابق إنذار". ومن المثير للقلق أن هذا التدبير الوقائي من كوفيد-19 يتضمن، بحسب التقارير، أحكاماً بشأن إطلاق النار على الأفراد الذين يدخلون البلد أو يغادرونه بطريقة غير نظامية. وتتص المعايير الدولية بوضوح على أن يقتصر استخدام الأسلحة النارية الذي قد يؤدي إلى القتل لأغراض إنفاذ القانون على الحالات التي يُشكّل فيها ذلك ضرورة قصوى لصون الحياة أو لمنع وقوع ضرر جسيم ناجم عن خطر وشيك⁽¹⁰⁾. وفي 22 أيلول/سبتمبر 2020، قُتل مسؤول من جمهورية كوريا يبلغ من العمر 47 عاماً برصاص قوات الأمن في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية⁽¹¹⁾. وفي آب/أغسطس، قام المقرر الخاص، إلى جانب المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، والمقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، بتوجيه رسالة مشتركة تثير هذه المخاوف بشأن الإعلان وكذلك بشأن قانون نبذ الفكر والثقافة الرجعيين الذي اعتمده مجلس الشعب الأعلى في كانون الأول/ديسمبر 2020، والذي يتضمن عقوبات قاسية منها عقوبة الإعدام للقيام بأعمال تتعلق بالحصول على معلومات وبحرية التعبير والدين⁽¹²⁾. وفي 14 تموز/يوليه، وردت تقارير تفيد بأن الصين أعادت أكثر من 50 فرداً من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كانوا محتجزين لأكثر من عام في شنينانغ، بسبب القيود الناتجة عن جائحة كوفيد-19. وقد يواجه أفراد آخرون احتجزوا في الصين إعادة قسرية وشيكة إلى الوطن وخطر إساءة المعاملة إذا أعيدوا إلى وطنهم.

9 - وأدت التدابير المطولة والصارمة المرتبطة بجائحة كوفيد-19 إلى مصاعب اقتصادية شديدة وزيادة التعرض لانتهاكات حقوق الإنسان بين عموم السكان. وكان أكثر من 40 في المائة من الناس يعانون أصلاً من انعدام الأمن الغذائي قبل جائحة كوفيد-19، وكان الكثيرون منهم يعانون من سوء التغذية وتوقف النمو. وقد ازداد فيما بعد عدد الأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وفي حزيران/يونيه 2021، ارتفع سعر الأرز والذرة في مناطق مختلفة⁽¹³⁾. وقد تلقى المقرر الخاص معلومات عن التدابير الطارئة التي اتخذتها السلطات، بما في ذلك توزيع الذرة لفترة استهلاك تراوح بين خمسة وسبعة أيام خلال الفترة الممتدة من نهاية حزيران/يونيه إلى منتصف تموز/يوليه 2021، ومراقبة أسعار الأغذية في السوق. وأعطت أيضاً الحكومة الأولوية للزراعة لزيادة إنتاجها الغذائي، ويقال إنها حشدت سكان الحضر وأولئك الذين تم تسريحهم من الجيش والأطفال اليتامى والنساء المتزوجات للعمل في المزارع. وعلى الرغم من هذه التدابير المؤقتة، من المرجح أن تؤثر الفيضانات التي حدثت في أوائل آب/أغسطس ونقص الأسمدة والمبيدات الحشرية ووقود المركبات وقطع الغيار الزراعية على إنتاج الأغذية.

10 - وهناك نقص في الأدوية والإمدادات الطبية الأساسية، كما زادت أسعارها عدة أضعاف مع توقف قدومها من الصين، ولم تتمكن المنظمات الإنسانية من استقدام الأدوية وغيرها من الإمدادات. وثمة قصور

(10) لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018) بشأن الحق في الحياة، الفقرة 12.

(11) وجّه المقرر الخاص والمقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً رسائل بشأن هذه المسألة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا. ولم يتلق المقرر الخاص رداً إلا من جمهورية كوريا. انظر الرسالة رقم AL KOR 7/2020.

(12) انظر الرسالة (5/2021) OL PRK.

(13) Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), *Crop Prospects and Food Situation*, (13) [https://www.nknews.org/pro/after-Quarterly-Global-Report-No.-1-\(Rome,-2021\),-pp.-5-and-26-months-of-delays-kim-jong-uns-premier-hospital-could-soon-open-up/](https://www.nknews.org/pro/after-Quarterly-Global-Report-No.-1-(Rome,-2021),-pp.-5-and-26-months-of-delays-kim-jong-uns-premier-hospital-could-soon-open-up/)

في إجراءات التدخل الأساسية المنقذة لحياة الأطفال، بما في ذلك توفير لقاحات أخرى مثل لقاح شلل الأطفال. ولا يزال حصول النساء على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية ضئيلاً، حيث أفادت التقارير بأن حالات الإجهاض في السوق السوداء قد زادت في الأشهر الأخيرة⁽¹⁴⁾. ومن المرجح أن يؤدي نقص الأغذية إلى زيادة قلة التغذية بين الأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة، مما يضعف أيضاً جهاز المناعة لديهم ويزيد من تعرضهم للمشاكل الصحية. ونظراً للقيود المطولة وانهايار الأنشطة الاقتصادية، لم يعد بإمكان الأسر أن تواصل إعالة نفسها. وبات الناس يأخذون قروضاً على نحو متزايد ويبيعون لوازمهم المنزلية للبقاء على قيد الحياة. وأغلق العديد من المصانع والمناجم أبوابه بسبب نقص الطاقة وقطع غيار الآلات والمواد الخام. وتقيد التقارير عن تضرر حالة صغار الصيادين بسبب القيود الصارمة المفروضة على صيد الأسماك في المناطق الحدودية والساحلية. ويزداد عدد المشردين وأطفال الشوارع. أما أولئك الذين تم تسريحهم من الخدمة العسكرية الإلزامية وعادوا إلى ديارهم، فليس لديهم وظائف أو دخل أو طعام للإعالة أنفسهم. وتقيد التقارير بأن الشواغل الاجتماعية مثل البغاء وتعاطي المخدرات والاتجار بالمخدرات والسرقة آخذة في الازدياد بسبب تزايد الحرمان الاقتصادي.

11 - ولا توفر معظم السجون في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الغذاء اللائق أو مياه الشرب أو الرعاية الطبية. وأعلنت وزارة الضمان الاجتماعي في حزيران/يونيه 2021، بحسب التقارير، أن السجناء في الكيوهو/سو (السجون العادية) الذين يحققون نواتجهم المتصلة بالإنتاج وأولئك الذين يظهرون حسن السلوك ستقصر مدة عقوبتهم⁽¹⁵⁾. وأفيد أيضاً بأنه يتم الإفراج عن المحتجزين من مراكز تدريب اليد العاملة (الروونغدان/ريوندي) بسبب عدم توفر الغذاء وعدم كفاية العمل في مواقع التشييد. بيد أنه أفيد أيضاً عن إلقاء القبض على أشخاص وإرسالهم إلى السجن بسبب سلوكهم المناهض للاشتراكية مثل مشاهدة أفلام والاستماع إلى موسيقى من جمهورية كوريا. وقد حث المقرر الخاص الحكومة مراراً على النظر في الإفراج عن السجناء الضعفاء وعلى تنفيذ بدائل غير احتجائية. ويوصي كذلك بأن تتبع الحكومة المبادئ التوجيهية الواردة في البيان المشترك بشأن كوفيد-19 في السجون وغيرها من الأماكن المغلقة الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومفوضية حقوق الإنسان⁽¹⁶⁾، وأن تتقيد بقواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا).

12 - وقد ساعدت القيود المرتبطة بجائحة كوفيد-19 والليقطة الحكومية في مكافحة الجائحة في تجنب أزمة صحية محتملة، كان يمكن أن يكون لها أثر كارثي على حياة الناس. وفي الوقت نفسه، أدت العزلة المطولة وإغلاق الحدود إلى مشاكل غذائية وأخرى صحية وحرمان اقتصادي شديد لكثير من الناس في جميع أنحاء البلد. ومن المرجح أيضاً أن يؤدي ذلك إلى تراجع التنمية الاجتماعية في الأجل الطويل. ويحث

(14) انظر Asia Press, "Interview with a North Korean woman: why the COVID situation is causing a surge in black-market abortions", 31 May 2021 www.asiapress.org/rimjin-gang/2021/05/society-black-market-abortions. متاح عبر الرابط www.asiapress.org/rimjin-gang/2021/05/society-black-market-abortions.

(15) انظر www.dailynk.com/english/north-korea-issues-rare-order-shorten-sentences-model-inmates-reeducation-prison-camps/.

(16) انظر Ghada Fathi Waly, Executive Director, United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), and others, "UNODC, WHO, UNAIDS and OHCHR joint statement on COVID-10 in prisons and other closed settings", 13 May 2020.

المقرر الخاص السلطات على اغتنام هذه الأزمة كفرصة للشروع في إصلاحات قانونية ومؤسسية ضرورية لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في الغذاء والمياه والصرف الصحي والصحة. وينبغي لها تيسير جهود الناس بحثاً عن الفرص الاقتصادية الآمنة داخل البلد وخارجه. وينبغي لها أيضاً أن تعالج الشواغل التي طال أمدها فيما يتعلق بالانتهاكات المنهجية للحقوق المدنية والسياسية، مثل حرية التنقل وتكوين الجمعيات والتعبير والإعلام وسيادة القانون. ويحث المقرر الخاص، في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي خلقتها جائحة كوفيد-19، والتي حدّت بشكل كبير من التجارة المحلية والخارجية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على إعادة النظر في الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن وتخفيفها عند الضرورة من أجل تسهيل المساعدة الإنسانية والمساعدة المنقذة للحياة وتمكين تعزيز الحق في مستوى معيشي مناسب للمواطنين العاديين. وأفاد فريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 1874 (2009) بأن "من المرجح أن تكون الجزاءات قد خلقت آثاراً غير مقصودة على السكان المدنيين"، رغم صعوبة إجراء تقييم كمي بسبب عوامل مختلفة من بينها جائحة كوفيد-19 (S/2021/211، الفقرة 169).

باء - الكوانليسو (معسكرات الاعتقال السياسي)

13 - لا يزال المقرر الخاص يتلقى معلومات عن وجود وتشغيل الكوانليسو (معسكرات الاعتقال السياسي)⁽¹⁷⁾ تتسجم مع النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام 2014، والتي خلصت إلى أن الأشخاص الذين ترى الحكومة أنهم ارتكبوا أخطاء سياسية كبيرة يختفون قسراً في الكوانليسو (معسكرات الاعتقال السياسي). ولا يزال الهاربون من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يشيرون إلى وجود إدراك واسع النطاق لكون أي أشخاص يُعتقد أنهم يشكلون تهديداً سياسياً للنظام السياسي الحالي وقيادة البلد - بمن فيهم أولئك الذين يتبين أنهم تعاطوا مع مسيحيين أو سماسرة أو مهربين ساعدوا الناس على الوصول إلى جمهورية كوريا أو أولئك الذين حاولوا الوصول إلى جمهورية كوريا - يستمر إرسالهم إلى الكوانليسو. ولا تزال المعلومات تشير إلى أنه، استناداً إلى مجرد رأي يبيده مسؤولو وزارة أمن الدولة بأن بعض الأشخاص غير مخلصين للدولة وأيديولوجيتها، يستمر حرمان الأشخاص تعسفاً من حريتهم ووضعهم رهن الاحتجاز لأجل غير مسمى دون احتمال الإفراج عنهم، حيث يعانون أوضاعاً غير إنسانية تتضمن الحرمان من الحصول على الغذاء الكافي والمياه النظيفة والصرف الصحي ويتعرضون لسوء المعاملة، بما في ذلك الضرب الذي كثيراً ما يرقى إلى التعذيب. ويحرم السجناء السياسيون من الاتصال بالعالم الخارجي بل وبأسرهم. ويترك أفراد الأسرة يعانون من العذاب اليومي المتمثل في عدم معرفة مصير أحبائهم أو أماكن وجودهم. وبشكل وضع هؤلاء السجناء اختفاء قسرياً وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان⁽¹⁸⁾. ولا يسع المقرر الخاص إلا أن يستنتج أن وضع هؤلاء السجناء السياسيين، في ضوء تدهور الحالة الاقتصادية في البلد بسبب جائحة كوفيد-19، لا بد أنه قد تفاقم، بما في ذلك ما يتعلق بحصولهم على الغذاء وتعرضهم للاستغلال من خلال الأشغال الشاقة.

(17) الكوانليسو، وترجمتها الحرفية هي "مراكز أو وحدات إدارية"، ليست مراكز احتجاز رسمية وهي تدار في إطار المكتب رقم 7 (مكتب الزراعة) التابع لوزارة أمن الدولة. والكوانليسو رقم 18 في كايشون هو الوحيد الذي تديره وزارة الأمن الاجتماعي.

(18) تنص المادة 2 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري على أنه يُقصد بـ "الاختفاء القسري" الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد ينصرفون بإذن من الدولة أو بموافقتها ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون).

14 - ولا تشبه الكوانليسو السجون، بل هي أقرب إلى القرى، باستثناء الكوانليسو رقم 25⁽¹⁹⁾. ووفقاً لبعض الروايات الصادرة عن أولئك الذين نشأوا وهربوا من الكوانليسو رقم 18⁽²⁰⁾، الواقع جنوب نهر تايدونغ مباشرة، أو أطلق سراحهم منه في عامي 2007 و 2008، فهو بمثابة قرية كبيرة تمتد حتى 40 كيلومتراً وتتألف من أماكن إقامة ومدارس لأطفال الضباط وأطفال المحتجزين ومستشفيات ومزارع ومرافق احتجاز. ويذهب أطفال السجناء إلى المدرسة لمدة نصف يوم ويعملون في فترة ما بعد الظهر. وعند بلوغ الأطفال سن السابعة عشرة وفق حساب العمر على الطريقة الكورية⁽²¹⁾ (15-16 سنة)، يكون عليهم العمل بدوام كامل. ويتمحور الكوانليسو رقم 18 حول منجم فحم يُستخدم لتغذية محطة لتوليد الكهرباء في بوكتشانغ حيث يعمل السجناء. وهم يعملون أيضاً في مزارع جماعية ويقومون بقطع الأشجار في الجبال لدعم تشغيل المنجم. وقد وُصف الكوانليسو رقم 18 بالقرية المكثفة ذاتياً، حيث تتردد روايات عن وجود نساء يعملن كمصففات شعر وخياطات للسجناء الآخرين، وهي خدمات يتلقين لقاءها مدفوعات عينية. وكانت الدولة توفر الطعام حتى وفاة كيم إيل سونغ في عام 1994، عندما توقفت عن ذلك خلال المسيرة الشاقة من عام 1994 إلى عام 1998. ومنذ ذلك الحين، اضطر السجناء إلى تأمين طعامهم بوسائلهم الخاصة.

15 - وتبيّن للجنة التحقيق أن أربعة معسكرات كبيرة على الأقل، هي الكوانليسو رقم 14 و 15 و 16 و 25، كانت قائمة وقت إصدار تقريرها في عام 2014. ورغم عدم وجود معلومات كافية لتحديد ما إذا كانت جميع هذه المعسكرات لا تزال تعمل بنفس الشكل الذي كانت تعمل به في عام 2014، فإن الصور المرسلة من السواتل مؤخراً لا تشير إلى تغيير يُذكر في الهيكل الأساسي لهذه المعسكرات. وعلاوة على ذلك، تعتقد منظمات المجتمع المدني أن الكوانليسو رقم 16، الواقع في قضاء هواسونغ بمقاطعة هامغيونغ الشمالية، قد توسع منذ عام 2013 مع بناء نقاط تفتيش جديدة وسجون جديدة ومنجم وقرية لأفراد أسر السجناء. وأفيد بأن رقم 16 هو أكبر كوانليسو بقدرة استيعاب تُقدّر بـ 50 000 شخص⁽²²⁾. وتشير التقارير إلى أن المحتجزين في الكوانليسو رقم 22 قد نقلوا إلى رقم 16، بمن فيهم عدد كبير من السجناء الذين أرسلوا إلى هذه المعسكرات بعد وصول الرئيس كيم جونج أون إلى السلطة في عام 2013. وأفادت إحدى منظمات المجتمع المدني بأن المناطق السكنية الموسعة في الكوانليسو رقم 16 هي للمحتجزين غير المتزوجين، بمن فيهم الذين حاولوا الفرار إلى جمهورية كوريا، وبأن اتباع ممارسة الذنب بالتبعية، حيث يُحتجز أفراد الأسرة مع المتهمين، قد تقلصت كثيراً. وقد وردت تقارير متضاربة عن الوضع الحالي للكوانليسو رقم 15، حيث ذكر بعض المراقبين أنه تحوّل

NK Watch, *Effects of International Advocacy toward Human Rights of North Korea* (Seoul, 2020), p. 19) <https://www.nknews.org/pro/after-months-of-delays-kim-jong-uns-premier-hospital-could-soon-open-up/>

(20) يُعتقد أن الكوانليسو رقم 18 قد أُخرج من الخدمة كمعسكر للاعتقال السياسي حوالى عام 2006. غير أن تحليلاً أجرته مؤخراً منظمات المجتمع المدني أشار إلى أن عدداً صغيراً من السجناء ما زالوا محتجزين فيه. انظر David Hawk and Amanda Mortwedt Oh, *The Parallel Gulag: North Korea's "An-jeon-bu" Prison Camps* (Washington, D.C., Committee for Human Rights in North Korea, 2017), p. 65.

(21) في الحساب التقليدي للعمر في شرق آسيا، يولد الناس في السنة الواحدة من العمر، وتُضاف سنة واحدة إلى عمرهم في يوم رأس السنة الجديدة.

(22) NK Watch, *Effects of International Advocacy*, p. 62 (انظر الحاشية رقم 19) <https://www.nknews.org/pro/after-months-of-delays-kim-jong-uns-premier-hospital-could-soon-open-up/>

إلى "سجن نموذجي" في عام 2014⁽²³⁾. بيد أن الصور المرسلة من السوائل اعتباراً من أيلول/سبتمبر 2017 قد تشير إلى أن السجن استمر في العمل بشكل ما حتى ذلك التاريخ على الأقل.

16 - وتتفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجود معسكرات الاعتقال السياسي، بينما تعترف بوجود "مؤسسات إصلاحية" (A/HRC/42/10، الفقرات 73-78). وخلال الاستعراض الدوري الشامل للدولة الذي أجراه مجلس حقوق الإنسان في أيار/مايو 2019، ذكر وفد الحكومة ما يلي: "لا يوجد هنا ما يسمى 'سجين سياسي' أو 'معسكر اعتقال سياسي' في مفردات القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية" و "تنص هذه القوانين على إيداع من يرتكب جرائم ضد الدولة أو غيرها من الجرائم العادية في الإصلاحات. أما مرتكبو جرائم مناهضة الدولة على النحو المنصوص عليه في القانون الجنائي فهم جواسيس وإرهابيون أرسلتهم قوى معادية... وعدد هؤلاء المجرمين ليس كبيراً وهم يودعون في إصلاحات لكن بمعزل عن غيرهم". ويسلط المقرر الخاص الضوء على أنه لا يجوز بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بغض النظر عن المصطلحات المستخدمة، احتجاز أي شخص تعسفاً عملاً بتشريعات غامضة ودون مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة والضمانات القضائية، ويُعتبر الشخص الذي يتعرض لذلك شخصاً مختفياً قسراً ما دام هناك رفض للاعتراف بالحرمان من الحرية أو إخفاء لمصير الشخص المختفي أو مكان وجوده. وهو يدعو الحكومة إلى السماح للجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك المقرر الخاص، برصد الإصلاحات والكواليسو التي تضم أشخاصاً محتجزين بتهمة ارتكاب "جرائم مناهضة للدولة".

17 - وما فتئ المقرر الخاص يدعو إلى الإفراج التدريجي عن المحتجزين في الكواليسو (A/HRC/40/66، الفقرة 26؛ A/74/275/Rev.1، الفقرة 36)، ولا سيما الأطفال وكبار السن والأشخاص المصابون بأمراض عقلية أو بدنية أو من ذوي الإعاقة والنساء الحوامل والأمهات المرضعات. ويرحب المقرر الخاص في هذا الصدد بالمعلومات التي وردت مؤخراً والتي تقيد بتقصير فترة سجن أسرة واحدة في الكواليسو، والإفراج عن أطفال من الكواليسو في حالات قليلة، وإعفاء أطفال من السجن في الكواليسو عند إلقاء القبض على أسر لمحاولتها الفرار إلى جمهورية كوريا⁽²⁴⁾. ويشجع المقرر الخاص الحكومة على مواصلة هذه الجهود والإفراج التدريجي عن المحتجزين في الكواليسو. وفي الوقت نفسه، يدعو المقرر الخاص الحكومة مرة أخرى إلى الكشف عن جميع المعلومات المتاحة بشأن إدارة تلك المعسكرات، ولا سيما: (أ) عدد المحتجزين؛ و (ب) جنسهم وأعمارهم؛ و (ج) الجرائم المنسوبة إليهم والأحكام الصادرة بحقهم والسجلات القضائية والإدارية؛ و (د) نظام الشغل؛ و (هـ) نظام التغذية؛ و (و) سبل الحصول على الماء والانتعاش بالمرافق الصحية؛ و (ز) الخدمات الطبية؛ و (ح) حالات الإفراج والوفاء وأماكن الدفن؛ و (ط) نظام الزيارات العائلية؛ وأي معلومات أخرى ذات صلة.

(23) Choi Song Min, "Camp 15 gone but no liberty for prisoners", Daily NK, 8 November 2014. متاح عبر الرابط www.dailynk.com/english/camp-15-gone-but-no-liberty-for-pr/

(24) Kyu-chang Lee and others, White Paper on Human Rights in North Korea 2020 (Korea Institute for National Unification, 2020), p. 507 <https://www.nknews.org/pro/after-months-of-delays-kim-jong-uns-unification-2020/>, premier-hospital-could-soon-open-up/

جيم - الحق في حرية الدين

18 - تنص المادة 68 من الفصل 5 من دستور جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن "للمواطنين حرية المعتقد الديني". وتنص أيضا على أنه "يجب عدم اتخاذ الدين ذريعة لاستدراج قوات أجنبية أو للإضرار بالدولة والنظام الاجتماعي"، وهي بذلك تُحد من ممارسة الحق في حرية الدين والمعتقد. ومن الناحية التاريخية، بعد الحرب الكورية، كان الزعيم السابق كيم إيل سونغ ينظر إلى الدين، ولا سيما المسيحية، على أنه "أفيون الشعب"⁽²⁵⁾، زاعما أنه أداة تُستخدم في يد الإمبريالية. وعلى الرغم من أن ثمانينات القرن الماضي شهدت بعض حالات الانفتاح على الممارسات الدينية، بما في ذلك بناء كنائس في بيونغ يانغ⁽²⁶⁾، وبوجود نظام "سوريونغ" (الزعيم الأعلى) الموحد الحاكم، وأيديولوجية زوتشييه، وهي الأيديولوجية الوحيدة المسموح بها، فإن الحق في حرية الدين والمعتقد "مقيد بحكم الواقع"⁽²⁷⁾. ويكاد يستحيل ممارسة حرية الدين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ظل الافتقار إلى الوصول إلى معلومات متصلة بالدين والشعائر الدينية، وتجريم المواد المستوردة دون إذن، وغياب المرافق الدينية إلا في بيونغ يانغ، والمراقبة من الجيران والسلطات. وإضافة إلى ذلك، فإن السلطات كثيرا ما تعتبر الشعائر الدينية أنشطة متعلقة بمعتقدات خرافية، وهي محظورة أيضا بموجب القانون الجنائي⁽²⁸⁾. وفي عام 2002، أبلغت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان بأن في البلد 12 000 مسيحي (بروتستانت)، و 800 من الكاثوليك، و 15 000 من ممارسي الشيوندية (ديانات حديثة تستمد أصولها من الكونفوشية)، و 10 000 بوذي (CCPR/CO/72/PRK/Add.1). وأوضحت الحكومة أنه، من الناحية التاريخية، لم يكن عدد المتدينين كبيرا في البلد، وأن العديد منهم لقوا حتفهم خلال الحرب الكورية. وأوضحت كذلك أن "[...] كبار السن يُتوفون بسبب الشيخوخة، أما الشباب فنادرا ما يؤمنون بالدين" (المرجع نفسه، الفقرة 5). وتقدر منظمات المجتمع المدني أن عدد الأشخاص الذين يؤمنون بشكل من أشكال الدين هو أكبر بكثير⁽²⁹⁾. وأفادت إحدى منظمات المجتمع المدني بوجود 300 قس بروتستانت، وبعدهم وجود كهنة كاثوليك و 250 من زعماء الشيوندو، و 300 راهب بوذي، وخمسة كهنة أرثوذكس روس في البلد⁽³⁰⁾.

(25) "إن الدين هو نظرة رجعية وغير علمية للعالم. والدين مثل الأفيون". انظر Korean Workers' Party Publishers, Selections from Kim Il Sung's Works (Pyongyang, 1972), p. 154 (باللغة الكورية).

(26) قدرت حكومة جمهورية كوريا، في عام 2018، أن في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية 121 مرفقا دينيا، بما في ذلك 60 معبدا بوذيا، و 52 معبدا تشيوندويا، وثلاث كنائس بروتستانتية تسيطر عليها الدولة، وكنيسة أرثوذكسية روسية واحدة. ويوجد مسجد في سفارة إيران في بيونغ يانغ.

(27) Sookyung Kim and others, *White Paper on Human Rights in North Korea 2019*, p. 188.

(28) تنص المادة 256 من القانون الجنائي على أن السلوكيات المتعلقة بمعتقدات خرافية يُعاقب عليها بمدد تصل إلى 7 سنوات من الخدمة الإصلاحية.

(29) على سبيل المثال، تقدر منظمة "الأبواب المفتوحة" عدد المسيحيين في البلد بنحو 400 000 شخص. انظر www.opendoorsusa.org/christian-persecution/world-watch-list/north-korea/.

(30) Database Center for North Korean Human Rights, *2020 White Paper on Religious Freedom in North Korea*, (Korean) pp. 61-65 [مركز قاعدة بيانات حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، الكتاب الأبيض لعام 2020 بشأن الحرية الدينية في كوريا الشمالية] (باللغة الكورية).

19 - وتفيد تقارير بأن المسيحيين يصنّفون على أنهم "فئة معادية" في إطار نظام "سونغبون" للتصنيف الاجتماعي، وهم لا يزالون مستهدفين بشكل خاص على أنهم "تهديد خطير للولاء للدولة"⁽³¹⁾. ويُستجوب الهاربون المُعادون إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استجواباً صارماً بشأن ما إذا كانوا على اتصال بالجماعات المسيحية في الصين أم لا، لأن بعض الجماعات المسيحية تساعد الهاربين على الفرار إلى جمهورية كوريا. وإذا ثبتت نية الهاربين في الفرار إلى جمهورية كوريا، فإن عقوبات أشد ستُنزل بهم، بما في ذلك الحبس في "كوانليسو". ويحظر قانون نبذ الفكر والثقافة الرجعيين لعام 2020 استخدام أو استيراد أو توزيع الكتب وغيرها من أشكال المحتوى التي تعكس ثقافة "دول معادية"، مثل الولايات المتحدة أو اليابان، أو التي تعارض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وكل من يخالف القانون يمكن أن يحكم عليه بالحبس لمدة تصل إلى 10 سنوات مع الإصلاح بالشغل عقاباً على استخدام هذه المواد لمدة تصل إلى 15 سنة عقاباً على استيرادها وتوزيعها. وتعتبر الأناجيل أو الكتب الدينية الأخرى مواد محظورة. وكل من ينتهك قانون السلوك المتعلق بالمعتقدات الخرافية يعرض نفسه للحبس والخدمة الإصلاحية لمدة تصل إلى 7 سنوات. ووفقاً لمعلومات منظمات المجتمع المدني، ازدادت مراقبة الشامانية والمعاقبة عليها، ولا سيما الشامان المؤثرون، منذ صدور توجيه باجتماعات الأفعال المتعلقة بالمعتقدات الخرافية التي تضر بالاشتراكية، في تموز/يوليه 2017⁽³²⁾. وأُخبرت إحدى الهاربات مفوضية حقوق الإنسان إنها احتُجزت، في تموز/يوليه 2019، لمدة شهر في سجن "روونغدون/نريوند" عقاباً لها على زيارة عزّاف. وقالت إن مراقبة مكثفة فرضت على العزّافين في أواخر عام 2018.

الدين وبناء السلام في شبه الجزيرة الكورية

20 - منذ عام 1989، ما برح المجلس الوطني للكنائس في كوريا (جمهورية كوريا) والاتحاد المسيحي الكوري في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يصدران "صلاة مشتركة بين الكوريتين من أجل السلام في شبه الجزيرة الكورية وإعادة توحيدها"، كلّ عام قبل يوم التحرير الوطني في 15 آب/أغسطس. بيد أن الاتحاد المسيحي الكوري لم يستجب، في عام 2020، لعرض إصدار صلاة مشتركة للمرة الأولى، وسط تصاعد التوترات بين البلدين. وفي عام 2021، وقبل عيد الفصح، ذكر الاتحاد المسيحي الكوري أن "صلاة مشتركة بين الكوريتين لن يكون لها معنى في هذه المرحلة"⁽³³⁾. ووفقاً لما ذكرته مجموعة من القساوسة في المناطق الحدودية، فإن الكنيستين ساهمتا، منذ الاجتماع الأول وإقامة صلوات مشتركة لكنائس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا، في عام 1986، في بناء السلام في شبه الجزيرة الكورية، من خلال التعاون والتبادل في المجال الإنساني في سبيل السلام. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2018، نقل الرئيس مون جي - إن إلى البابا فرانسيس أن الرئيس كيم جونج أون شكر البابا على "صلاته من أجل السلام بين الكوريتين في دورة عام 2018 للألعاب الأولمبية الشتوية في بيونغ تشانغ، واجتماعات القمة بين الكوريتين"، وأن الرئيس كيم أعرب عن اعتزامه أن "يرحب بالبابا أصدق ترحيب في حال زيارته لبيونغ يانغ"⁽³⁴⁾. ونُقل

(31) ورقة مقدمة من التحالف الإنجيلي العالمي إلى لجنة الحقوق المدنية والسياسية، في 4 كانون الثاني/يناير 2021، الفقرة 2.

(32) Korea Future Initiative, Persecuting Faith: Documenting Religious Freedom Violations in North Korea, vol. 1 (London, 2020), p. 39.

(33) "North Korea rejects South's offer of joint Easter prayer: sources", *The Korea Times*, 26 March 2021.

(34) Republic of Korea, Ministry of Unification, "Pope Francis says, 'I am the one who should feel grateful to Chairman Kum Jong Un... I can go'", 19 October 2018.

عن البابا قوله "أنا من ينبغي له أن يشعر بالامتنان للزعيم كيم جونج أون"، و "بالتأكيد سألتي الدعوة في حال وجّهت دعوة رسمية، وصار بإمكانني الذهاب"⁽³⁵⁾. وفي تموز/يوليه 2021، وفي اجتماع مع رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا بارك بيونغ سيونغ، أبلغه أمين سر الفاتيكان الكاردينال بييترو بارولين برغبة البابا زيارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، واهتمامه بالسلام في شبه الجزيرة الكورية⁽³⁶⁾.

21 - وأجرى المقرر الخاص، عبر رسائل، مشاورات مع الجهات الفاعلة المعنية⁽³⁷⁾ لالتماس آراء بشأن الكيفية التي يمكن بها لممارسة حرية الدين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تسهم في إحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية. ويتشارك قساوسة كوريا للصلاة من أجل السلام القاطنون في المنطقة الحدودية بين الكوريتين أنشطتهم لتعزيز السلام. وفي عام 2012، زار الأمين العام لمجلس الكنائس العالمي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حيث تعمل الكنيسة في البلد بنشاط من أجل السلام في شبه الجزيرة الكورية، من خلال المشاركة في "المنتدى المسكوني للسلام وإعادة التوحيد والتعاون الإنمائي في شبه الجزيرة الكورية". ويتكون المنتدى من كنائس من 11 بلداً. وأشارت مجموعات القساوسة إلى أنه، في ظل الحالة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية، لا يمكن لكنائس الكوريتين اللقاء إلا بإذن من الحكومتين. وتؤدي ممارسة الحق في حرية الدين وممارسة حقوق أخرى، بما في ذلك حرية التعبير والتنقل وتكوين الجمعيات، إلى تسهيل وتمكين الحوار وبناء السلام في شبه الجزيرة الكورية. وذكرت مجموعات القساوسة أن "حرية كنائس الكوريتين [في العمل] من أجل السلام في شبه الجزيرة الكورية يلزمها التحرر من قانون الأمن الوطني (كوريا الجنوبية) ومن قانون السلامة الاجتماعية (كوريا الشمالية)". ويدعو المقرر الخاص الحكومتين إلى خلق فرص للسماح بإقامة اتصالات شعبية بين البلدين في إطار عملية بناء السلام.

دال - حقوق الطفل

22 - صدّقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتفاقية حقوق الطفل في عام 1990، واستعرضتها لجنة حقوق الطفل في الأعوام 1998 و 2004 و 2009 و 2017. وأقرّ، في عام 2010، قانون حماية حقوق الطفل، الذي يوفر الأساس القانوني لحماية حقوق الطفل، وعُدّل في عام 2014. وتُعزّف المادة 2 من القانون الطفل بأنه شخص دون سن السادسة عشرة. وأوضحت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في تقرير الدولة الخاص بها المقدم إلى لجنة حقوق الطفل، أن التعريف يستند إلى سن (16-17 عاماً) إتمام التعليم الإلزامي الذي يمتد 11 سنة، وأن "الأطفال الذين يتعلمون في إطار هذا النظام الجديد [دراسة على مدى 12 سنة] ستتراوح أعمارهم بين 17 و 18 سنة عند إتمامهم تعليمهم الذي يستمر 12 سنة. وعندها سيُعزّف التعريف القانوني للأطفال ليصبح هو نفسه التعريف الوارد في الاتفاقية" (CRC/C/PRK/5، الفقرة 28).

(35) المرجع نفسه.

(36) Shin Ji-hye, "Pope awaiting invitation to visit North Korea", *The Korea Herald*, 12 July 2021.

(37) بعث المقرر الخاص برسائل إلى الكرسي الرسولي، وإلى قساوسة كوريا للصلاة من أجل السلام في المنطقة الحدودية بين الكوريتين، والمجلس الوطني لكنائس كوريا، ومبادرة نحميا العالمية، بشأن مسائل ممارسة الحق في حرية الدين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والسلام في شبه الجزيرة الكورية.

التمييز

23 - تنص المادة 3 من قانون حماية حقوق الطفل على ضمان نفس الحقوق لجميع الأطفال في البلد بغض النظر عن الوضع "مثل سونغبون عند الولادة أو الجنس أو منصب والدهم أو الوصي عليهم، أو حيازة الممتلكات، أو العيوب الجسدية". غير أن الفرص المتاحة في للأطفال، في الواقع، تحددها الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأسرهم. ويتعرض الأيتام وأطفال الشوارع (*kotjebi*) للاستغلال في عمالة الأطفال، بما في ذلك نشرهم في كتائب النخبة (*dolgyeokdae*)، التي تشمل عادةً تعبئة الشباب في مواقع تشييد غالبا ما تكون تابعة لوزارة الدفاع أو وزارة القوات المسلحة الشعبية⁽³⁸⁾. وخلال الاستعراض الذي أجرته لجنة حقوق الطفل في عام 2017، أفادت الحكومة بأن عدد أطفال الشوارع أخذ في الانخفاض (*CRC/C/PRK/Q/5/Add.1*)، الفقرة 51). وتلقى المقرر الخاص تقارير تفيد بأن الأطفال غالبا ما يفرون من دور الأيتام بسبب نقص الغذاء. وبحسب ما ورد من معلومات، فقد ازداد عدد أطفال الشوارع بسبب الصعوبات الاقتصادية الناشئة عن القيود المتعلقة بكوفيد-19. وفي أيار/مايو 2021، ذكرت وسائل الإعلام الحكومية أن أكثر من 160 يتيما ممن تخرجوا من المدرسة الثانوية تطوعوا للعمل في مناجم الفحم والمزارع "لرد الجميل مقابل الحب الذي أبداه حزب العمال الكوري في رعايتهم على مر السنين"⁽³⁹⁾. وعادة ما يكون الشباب الذين لا يستطيعون الالتحاق بالجيش بسبب خلفيتهم الأسرية (*songbun*)، وشباب الأسر غير القادرة على رشوة السلطات، والأيتام، عرضةً للتعبئة في كتائب النخبة الدائمة⁽⁴⁰⁾ لفترات طويلة دون أجر. ويعتبر استخدام عمالة الأطفال الذي يشمل الأطفال دون سن 18 سنة في بيئات ضارة وخطرة مثل مناجم الفحم أسوأ أشكال عمل الأطفال، وهو محظور بموجب القانون الدولي. ومما يثير قلق المقرر الخاص أيضا أن يُضطر أيتام إلى التطوع للعمل من أجل "رد الجميل" مقابل الرعاية التي يتلقونها من الدولة، في الوقت الذي يكون فيه توفير هذه الرعاية التزاما من واجبات الدولة في مجال حقوق الإنسان. وفي حزيران/يونيه 2021، أعرب المقرر الخاص، وكذلك كل من المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، والمقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، عن قلقهم بشأن هذه المسألة في رسالة موجهة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولم يرد أي جواب عليها⁽⁴¹⁾.

24 - والأطفال ذوو الإعاقة معرضون للعزل عن المجتمع. ومن دواعي القلق عدم توافر بيانات مصنفة عن حالة الأطفال ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأطفال الذين يعيشون في مؤسسات تابعة للدولة⁽⁴²⁾. وتقيد تقارير بأن أشخاصا ذوي إعاقة طُردوا من بيونغ يانغ وعُزلوا في مناطق محظورة، أو... أُبعدوا إلى مرافق في مدن

(38) تنص المادة 31 من قانون حماية حقوق الطفل على أن الطفل الذي ليس له والدان أو أوصياء ينشأ في دار للأيتام أو في مؤسسة مدرسية على نفقة الحكومة.

(39) انظر <https://kcnawatch.net/newstream/1622095366-436719122/graduates-of-orphans-schools-volunteer-to-work-in-difficult-fields/> و www.nknews.org/2021/05/north-korean-children-rush-to-coal-mines-to-repay-partys-love-state-media/?t=1630196870996.

(40) كتائب النخبة "الدائمة" (*dolgyeokdae*) أو كتائب النخبة "الرسمية" هي نظام لتعبئة الشباب للخدمة لأجل طويلة.

(41) انظر الرسالة AL PRK 4/2021.

(42) United Nations Children's Fund (UNICEF), *Analysis of the Situation of Children and Women in the Democratic People's Republic of Korea* (Pyongyang, 2019), p. 4.

أخرى⁽⁴³⁾. وأفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بأن الحكومة تخطط لنظام تعليم شامل للجميع من أجل إدماج الأطفال ذوي الإعاقة تدريجياً في التعليم النظامي، وهي خطوة جديرة بالترحيب⁽⁴⁴⁾. ويأمل المقرر الخاص أن تكون هذه الخطوة الإيجابية تمهيداً للطريق من أجل ضمان حقوق الأطفال ذوي الإعاقة، على النحو الذي أوصت به المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان، في أعقاب زيارتها إلى البلد في عام 2017 (انظر A/HRC/37/56/Add.1).

سوء التغذية

25 - نظراً لارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي، فإن الأطفال في المناطق الريفية معرضون بشكل خاص للإصابة بسوء التغذية⁽⁴⁵⁾. ويظل الإسهال وذات الرئة السببين الرئيسيين للوفاة بين الأطفال دون سن الخامسة. ولم يحصل سوى ثلث الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و 23 شهراً على الحد الأدنى المقبول للنظام الغذائي. ويؤثر سوء التغذية الناجم عن انعدام الأمن الغذائي للأسر المعيشية، وعدم كفاية ممارسات التغذية، وضعف فرص الحصول على المياه الآمنة والمرافق الصحية، تأثيراً سلبياً على نمو الأطفال، حيث يحتاج الأطفال بشدة إلى المغذيات⁽⁴⁶⁾. وتدعي الحكومة أن "تحسناً ملحوظاً" قد تحقق في الحد من انتشار سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة⁽⁴⁷⁾. وخُفّضت نسبة التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة من 19,1 في المائة في عام 2017⁽⁴⁸⁾ إلى 17,4 في المائة في عام 2020، والهزال من 4,8 في المائة في عام 2017 إلى 4,5 في عام 2020. وهذه تطورات جديرة بالترحيب، وإن كان هذا التقدم يمكن أن يتبدد ما لم تعالج الحكومة النقص الحالي في الأغذية والصعوبات الاقتصادية، في إطار التدابير الوقائية المتعلقة بكوفيد-19. ومن الضروري أيضاً إحراز مزيد من التقدم في معالجة التفاوت بين الأغنياء والفقراء، وبين بيونغ يانغ والمناطق الريفية⁽⁴⁹⁾.

الوصول إلى المعلومات

26 - وفقاً لنتائج المسح العنقودي المتعدد المؤشرات لعام 2017، كانت مهارات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا لدى الفئة العمرية من 15 إلى 17 سنة مرتفعة نسبياً لكل من الفتيان (65 في المائة)⁽⁵⁰⁾

(43) Working Group for Human Rights and SDGs in North Korea, *A Human Rights-based Approach to the SDGs* (2021), p. 25.

(44) UNICEF, *Analysis of the Situation of Children and Women*, p. 30.

(45) FAO and others, *Asia and the Pacific Regional Overview of Food Security and Nutrition 2020: Maternal and Child Diets at the Heart of Improving Nutrition* (Bangkok, FAO, 2021).

(46) UNICEF, *Analysis of the Situation of Children and Women*, p. 54.

(47) Democratic People's Republic of Korea, *Democratic People's Republic of Korea: Voluntary National Review on the Implementation of the 2030 Agenda* (2021), p. 16.

(48) UNICEF, *Multiple Indicator Cluster Survey 2017: Survey Findings Report – Democratic People's Republic of Korea*, p. 10.

(49) في عام 2017، بلغ معدل التقزم 27 في المائة لدى الشريحة التي تكون نسبة أدنى 20 في المائة من حيث توزيع الثروة، و 14 في المائة فقط لدى الشريحة التي تكون نسبة أغنى 40 في المائة منهم. وتوجد أيضاً تباينات كبيرة في معدل التقزم بين المقاطعات، الذي يتراوح بين 10 في المائة في بيونغ يانغ و 32 في المائة في ريانغانغ.

(50) UNICEF, *Multiple Indicator Cluster Survey 2017*, pp. 32–33.

والفتيات (66 في المائة). ويتزايد بسرعة استخدام الهواتف المحمولة والشبكة الداخلية المحلية، ولا سيما في أوساط الشباب. بيد أن المحتوى لا يزال خاضعا لرقابة صارمة من الحكومة. والوصول إلى الإنترنت العالمية محظور أيضا. وقد شددت هذه الضوابط مؤخرا، بوسائل منها زيادة القيود على الوصول إلى المعلومات في قانون نبذ الفكر والثقافة الرجعيين لعام 2020. ويحظر القانون صراحة الكتب والأغاني والأفلام والصور ومقاطع الفيديو أو المواد المماثلة من دول "معادية"، مثل الولايات المتحدة وجمهورية كوريا واليابان. وعلاوة على ذلك، ينص القانون على أن المتحدث أو الكتابة بأسلوب كوري جنوبي، أو أداء أغنية على طريقة كورية جنوبية، أو إصدار منشور بخط كوري جنوبي، يعاقب عليه، حسب الظروف، بالحبس لمدد تصل إلى سنتين من الإصلاح بالشغل. ويبدو أن الحكومة تشعر بالقلق إزاء التأثير المتزايد للأفلام والموسيقى من جمهورية كوريا على الشرائح السكانية الفتية، إذ تعتبرها تهديدا خطيرا للنظام السياسي التوحيدي. وفي تموز/يوليه 2021، دعت الحكومة أيضا إلى تعزيز الانضباط والتعليم الإيديولوجي، ولا سيما بالنسبة للمواطنين الشباب⁽⁵¹⁾.

الحق في التعليم

27 - تنص قوانين وسياسات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على ضمانات متساوية للحق في التعليم للبنين والبنات. وكان معدل إتمام التعليم الإلزامي شاملا تقريبا (99,9 في المائة) في عام 2017⁽⁵²⁾. وفي نهاية المرحلة الإعدادية في سن الثالثة عشرة (في سن الرابعة عشرة بموجب قانون عام 2014)، يكتسب ما نسبته 97,5 في المائة من الأطفال مهارات القراءة الأساسية، ويكتسب ما نسبته 83,2 في المائة منهم مهارات الحساب الأساسية⁽⁵³⁾. وكان قرابة جميع الهاربين الذين أجرت المفوضية مقابلات معهم في السنوات الست الماضية قادرين على قراءة الاستبيانات السابقة الاستقصاء وكتابة أسمائهم على الأقل. وصحيح أن التعليم مجاني بموجب القانون، إلا أن المدارس تقوم، عمليا، بتحصيل مدفوعات ومساهمات أخرى مثل الخردة الصناعية، والورق وحتى الفراء الحيواني، من الطلاب من أجل تسيير عملها اليومي. وهذا يضع أعباء إضافية على أهل ويحول دون التحاق الأطفال ذوي الخلفيات الاقتصادية الفقيرة بالمدارس. وذكرت إحدى الفازات ممن قابلتهن المفوضية مؤخرا أنها توقفت عن الذهاب إلى المدرسة في الصف الثالث من المدرسة الثانوية لعدم قدرتها على تقديم مساهمات نقدية وعينية لمدرستها. وحتى بعد مغادرتها المدرسة، قدمت مجموعة شباب حزب العمال الكوري إلى منزلها وضغطت عليها لتقديم مساهمات للمدرسة.

28 - وتنص المادة 43 من الدستور على ما يلي "تجسد الدولة مبادئ التربية الاشتراكية لتنشئة الجيل الصاعد ليكون ثوريا صامدا يناضل في سبيل المجتمع والشعب، وليكون شعبا من طراز زوتشه الجديد حسن الاطلاع، وسليم أخلاقيا، ومعافئ بدنيا". وتقيد شهادات الهاربين والهاربات بأن الأطفال يتعرفون على الزعيمين السابقين كيم إيل سونغ وكيم جونغ إيل من رياض الأطفال، ومن المدرسة الابتدائية يتعرفون على الأجيال الثلاثة للقيادة ويتعلمون عن سياسة حزب العمال⁽⁵⁴⁾. وفي المؤتمر الوطني الرابع عشر للمعلمين، الذي عقد في بيونغ يانغ، في أيلول/سبتمبر 2019، صرح الرئيس كيم جونغ أون قائلا إنه "في حين

(51) Yonhap News Agency, "N. Korea warns youth against adopting foreign speaking habits, lifestyles", 18 July 2021.

(52) UNICEF, *Multiple Indicator Cluster Survey 2017*, p. 119.

(53) المرجع نفسه، pp. 126 and 129.

(54) انظر <http://pscore.org/life-north-korea/forced-to-hate/>.

أن العلوم والتكنولوجيا هي قوة دافعة للتنمية الاقتصادية الوطنية، ورمز هام للبراعة الوطنية، فإن أم العلوم والتكنولوجيا هي التعليم“. وحل المعهد الكوري للتوحيد الوطني تصريحات الرئيس كيم بالقول إنها “توضح أن تركيز سياسة التعليم قد تحول من التعليم المتمحور حول الأيديولوجية السياسية إلى التعليم المرتكز على العلوم والتكنولوجيا“(55).

العمالة

29 - إن الطفل، بحسب تعريف اتفاقية حقوق الطفل، هو أي فرد دون سن الثامنة عشرة، وتقر الاتفاقية صراحة بواجب حماية الأطفال والشباب من جميع أشكال الاستغلال الاقتصادي والأعمال الخطرة. وتنص المادة 4 من قانون العمل الاشتراكي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن كل مواطن من واجبه، في ظل الاشتراكية، أن يشارك في العمل، وعلى أن يشارك جميع المواطنين الأصحاء في العمل الاجتماعي كل حسب قدراته. وعلى الرغم من أن القانون المتعلق بحماية حقوق الطفل يحظر عمل الأطفال، فإن كلاً من الدستور الاشتراكي وقانون العمل الاشتراكي ينص على أن الحد الأدنى لسن العمل هو 16 سنة؛ ولذلك، فإن الأطفال في سن 16 و 17 سنة غير مشمولين قانوناً بالحماية من الأعمال الخطرة. وأفادت امرأة فقدت والديها عندما كانت طفلة، هربت لاحقاً من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لمفوضية حقوق الإنسان، أنها انضمت إلى إحدى كتائب النخبة من سن 15 إلى 17 عاماً، وعملت في تشييد محطة لتوليد الكهرباء. وقالت “كان العمل شاقاً من الناحية البدنية، خصوصاً لأنني لم أكن قد بلغت، ومع ذلك كان علي العمل مع البالغين، وأداء نفس العمل المطلوب تماماً من الآخرين“. وأفادت الحكومة، في تقريرها الوطني الطوعي عن تنفيذ خطة عام 2030 بأن “العمل القسري وعمالة الأطفال، وهما من المشاكل الشائعة في العالم، غير موجودتين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وقد تحققت بالفعل الغاية 7-8 المنبثقة من الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة“(56). إن إنكار وجود عمالة أطفال، ولا سيما الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 17 سنة، هو أمر مثير للقلق. وفي 16 آب/أغسطس 2021، ذكرت وسائل الإعلام الحكومية أن أكثر من 200 000 من مسؤولي وأعضاء رابطة الشباب شاركوا في “أنشطة كتائب النخبة للشباب“ منذ المؤتمر العاشر لرابطة الشباب الذي عقد في نيسان/أبريل 2021“(57).

30 - ويقدم الأطفال العمل أيضاً من خلال النظام المدرسي. وتنص المادة 32 من قانون رعاية الطفل والتعليم لعام 1999 على أنه “ينبغي لمؤسسات الدولة، وكذلك مؤسسات رعاية الأطفال والتعليم الأخرى، أن تشجع الأطفال على الاستمتاع بالعمل والاعتياز على العمل منذ صغرهم“. ويخصّص للطلاب من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية 21 يوماً للخبرة العملية في المزارع أو في المصانع“(58). ومن خلال نظام التعليم، يُرسل الطلاب أيضاً إلى مواقع التشييد للعمل. وإضافة إلى ذلك، ينصرف الطلاب عادةً

(55) انظر Jeong-ah Cho, “North Korea’s education policy and its prospects based on analysis of National Conference of Teachers”, Korea Institute for National Unification, Online Series, 11 September 2019, p. 1.

(56) Democratic People’s Republic of Korea, *Democratic People’s Republic of Korea: Voluntary National Review*, p. 31 (انظر الحاشية 47).

(57) انظر <https://kcnawatch.net/newstream/1629105526-299140904/youth-shock-brigade-activities-brisk-in-dprk/>.

(58) UNICEF, *Analysis of the Situation of Children and Women*, p. 79 (انظر الحاشية 42).

إلى منازلهم لتناول الغداء بعد المدرسة، والقيام بعمل للمزارع الجماعية في فترة ما بعد الظهر⁽⁵⁹⁾. ويقوم اتحاد الأطفال الكوري أو رابطة الشباب بجمع دعم عيني للوفاء بالحصص المخصصة لكل مدرسة، وتنظم رابطة الشباب مشاريع تشييد باستخدام عمالة الطلاب⁽⁶⁰⁾. ويُعبأ الأطفال للمشاركة في مختلف العروض في الأعياد الوطنية والألعاب الجماهيرية.

رابعاً - المشاركة

31 - أحدث مرض كوفيد-19 انتكاسات غير مسبوقة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في العديد من البلدان. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست استثناءً من ذلك. ويشدد المقرر الخاص على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ينبغي أن تجري تقييماً موضوعياً للحالة وتضع سياسة توازن بين التدابير الضرورية للوقاية من كوفيد-19 وحقوق الناس الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. فلا ينبغي أن يضطر الناس في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الاختيار بين الخوف من الجوع والخوف من كوفيد-19. ولا يمكن أن يغلق البلد حدوده إلى أجل غير مسمى وسيتمتع عليه في نهاية المطاف أن يفتح أبوابه. ويقترح المقرر الخاص اتباع نهج عملي يتمثل في الانتقال من الإغلاق الكامل للحدود إلى طريقة أكثر استدامة للسيطرة على كوفيد-19، مثل إطلاق حملة تلقيح وتعزيز قطاعه الصحي، وتيسير ممارسة الناس للنشاط الاقتصادي من خلال فتح حدوده وتخفيف القيود الداخلية المفروضة على الحركة. وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضاً أن تغتنم الفرصة لاستئناف الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية. وينبغي أيضاً للمجتمع الدولي أن يبدي تعاوناً أكبر في توفير اللقاحات والدعم الإنساني لمكافحة جائحة كوفيد-19 وعواقبها الاجتماعية - الاقتصادية.

32 - وبعد أن زادت عزلة البلد، يشعر أفراد الأسرة بقلق بالغ بشأن مكان وجود وسلامة الأشخاص الذين اختفوا قسراً في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بمن فيهم أولئك الذين اختطفوا من جمهورية كوريا أثناء الحرب الكورية وبعدها، وكذلك اليابانيون وغيرهم من الرعايا الأجانب الذين اختطفوا في سبعينات وثمانينات القرن الماضي. ويجب على حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تقدم خطة ملموسة لتسوية مسألة الاختفاء القسري، بما في ذلك الاختطاف، الذي يشكل جريمة خطيرة لها آثار متعددة على حقوق الإنسان بالنسبة للضحايا وأسرهم على حد سواء. وفيما يتعلق بالأسر المشتتة، يحث المقرر الخاص جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بلم شمل الأسر المشتتة، التي تعهدتا بها في إعلان بانمونجوم لعام 2018 (A/72/109-S/2018/820، المرفق، الفقرة 1 (5)). ووفقاً لجمهورية كوريا، فقد جُهزت بالفعل المعدات اللازمة للتواصل الافتراضي، ولا يرى المقرر الخاص أي سبب للاستمرار في تأجيل عمليات لم الشمل الافتراضية. وهو يؤكد أن هذه التدابير الشديدة البساطة ستعني الكثير للأسر التي طالبت معاناتها والتي تشتتت بشكل تعسفي على طول خط العرض 38، وأنه ينبغي الترتيب لتيسير هذا الاتصال على الفور، كبادرة تعبر عن المشاعر الإنسانية والرأفة بهذه الأسر ليس أكثر.

33 - وفي 13 تموز/يوليه 2021، شاركت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الاستعراض الوطني الطوعي المتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني

Lim Hyo-Kyung, Chang Heidi Hee-Kyung and Nam Bada, *Unending Toil: Child Labour within North Korea* (59) (Seoul, People for Successful Korean Reunification, 2018), p. 30.

(60) المرجع نفسه، p. 130.

بالتنمية المستدامة. وقد اشتركت منظمات المجتمع المدني التي يوجد مقرها في جمهورية كوريا في توجيه أسئلة قيمة بنية حسنة تتمثل في المشاركة الإيجابية في تحسين حالة حقوق الإنسان للناس في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي حين يرحب المقرر الخاص بمشاركة الحكومة مع الأمم المتحدة، فإنه يشجع الحكومة أيضا على المشاركة الكاملة في حوار مفتوح والإجابة على جميع الأسئلة التي تطرحها منظمات المجتمع المدني والدول الأعضاء الأخرى. وفي هذا الصدد، يحث المقرر الخاص أيضا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التعاون الكامل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولا سيما معه، بصفته المقرر الخاص، ومع مفوضية حقوق الإنسان. ويشجع المقرر الخاص الحكومة على الاستجابة لقائمة المسائل التي أرسلتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في حزيران/يونيه 2021 (CCPR/C/PRK/QPR/3). وفي أي مفاوضات سلام محتملة مقبلة، ينبغي لجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية أن تكفلا التزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفقا لمعايير قابلة للقياس، بعملية مشاركة مجدية في مجال حقوق الإنسان. ويمكن أن يبدأ ذلك بدعوة المقرر الخاص والمكلفين بولايات مواضيعية لزيارة البلد.

خامسا - الاستنتاجات

34 - هذا هو التقرير النهائي الذي يُقدّمه المكلف الحالي بالولاية إلى الجمعية العامة. ويغتمم المقرر الخاص هذه الفرصة لحث جميع الأطراف ذات الصلة على اتخاذ خطوات ملموسة هامة نحو إيجاد حل سلمي للنزاع الذي طال أمده بشأن شبه الجزيرة الكورية. فقد عانى شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وانتظر طويلا جدا بالفعل من أجل السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان الأساسية. وأدت القيود المتعلقة بكوفيد-19 إلى تفاقم محتهم بسبب زيادة العزلة، وتوسيع نطاق سيطرة الدولة على حياة الشعب وتشديدها، وزيادة كبح النشاط الاقتصادي، وخروج الوكالات الإنسانية من البلد. وقد يُنظر إلى الوضع الراهن فيما يتعلق بالمجال السياسي ونزع السلاح النووي والأمن على أنه نتيجة مقبولة في البيئة السياسية الحالية؛ لكن لا شك في أن هذا الأمر لا يسري على المواطنين العاديين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذين يكافحون كل يوم حتى يعيشوا حياة كريمة. ويحذر المقرر الخاص من أن الحالة الإنسانية الراهنة الأخذة في التدهور يمكن أن تتحول إلى أزمة ويرى أنه يجب تقاديها.

35 - إن النهج القائم على إعطاء الأولوية للضغط عن طريق العقوبات زاد من عزلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولم يترك إلا مساحة محدودة للدبلوماسية، وترتبت عليه آثار غير مقصودة في الوضع الإنساني وفي حقوق الإنسان. وقد حان الوقت لإجراء استعراض شامل لهذا النهج من أجل معالجة الشواغل المتعلقة بنزع السلاح النووي والأمن على نحو أكثر فعالية مع التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي للتوسيع التدريجي في نطاق المشاركة الدبلوماسية أن يتيح المجال لإجراء حوار ذي مغزى بشأن حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك بشأن المسائل الحساسة مثل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وأن يشجع الحكومة على الاعتراف بانتهاكات حقوق الإنسان التي ينطوي عليها تشغيل نظام الكوئليسو (معسكرات الاعتقال السياسي) والمضي في تفكيكها على وجه السرعة.

36 - ومع أن رصد حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كان بندا متكررا في جدول أعمال الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن على مر السنين، فإن تناول حقوق الإنسان أثناء محادثات نزع السلاح النووي أصبحت مرهونة بإحراز تقدم في جدول الأعمال الأمني أولا. ويود المقرر الخاص أن يشجع على التفكير بطريقة أكثر إبداعا في الكيفية التي يمكن بها للمشاركة في

تحقيق الأهداف المتفق عليها بين الجميع أن تسفر عن نتائج في مجال حقوق الإنسان، بالرغم من تعثر المفاوضات. ويمكن أن يشمل ذلك توسيع المشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات - وهي عمليات تدخل في إطار هيكل الأمم المتحدة الذي أبلغت عنه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بنشاط والذي عملت معه بشكل بناء. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مدعوة إلى أن تغتنم عرض الحصول على المساعدة التقنية الذي قدمته مفوضية حقوق الإنسان، وإلى أن تدعو المفوضة السامية وموظفيها لزيارة البلد. وكذلك، تُوصى الحكومة بأن تستفيد من الخبرة المكتسبة من الزيارة القطرية التي أجرتها المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2017، وأن تشارك مع المكلفين بولايات مواضيعية أخرى ذات صلة. ومن خلال زيادة المشاركة الدبلوماسية في هذه المبادرات، يمكن إقامة علاقات تتسم بأكثر من الثقة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ونظرائها الدوليين، في إطار نهج غير خلافي إزاء حقوق الإنسان. ويمكن أن يتيح ذلك إحراز المزيد من التقدم في مجالات أخرى، بما يشمل إيجاد ضمانات أمنية متفق عليها بين الجميع نتيج إحراز تقدم في نزع السلاح النووي، وتسهم في تسويات السلام، وترسي تاليا الأساس لفكرة إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية التي ترغب فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا على حد سواء.

37 - ويدعو المقرر الخاص إلى زيادة الاهتمام بتعزيز أوجه التآزر بين المساعدة الإنسانية ومناصرة حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، إن نشر لقاكات كوفيد-19 في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال مرفق كوفاكس يمكن أن يتم بطريقة تتسق بوضوح مع مبدأي حقوق الإنسان المتمثلين في عدم التمييز (بما في ذلك على أساس نظام سونغبون) والاهتمام بالفئات السكانية المهمشة والضعيفة. ويمكن للتعاون في نشر لقاكات كوفيد-19 أن يتم بطريقة تتوافق مع الجهود القائمة للتخفيف من حدة الوضع الإنساني ومعالجة شواغل حقوق الإنسان التي زادت الجائحة حدة، بما في ذلك الوصول إلى الغذاء والرعاية الصحية. وفي هذا الصدد، يمكن أن يُستكشف بشكل أكثر شمولاً إمكان تخفيف الجزاءات لإتاحة التعاون والدعم الدوليين من أجل تحسين قدرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بإنتاج الأغذية وتوزيعها وتوفير الرعاية الصحية على الصعيد المحلي، بما في ذلك من خلال الحوار المنتظم بين فريق الأمم المتحدة القطري ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2008).

38 - ومن دواعي القلق الشديد أن تزايد التحديات في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يؤدي إلى تسلسل الفتر إلى الاهتمام العالمي بحالة حقوق الإنسان الآخذة في التدهور هناك. ويدعو المقرر الخاص إلى استمرار وزيادة الاهتمام بحالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك في سياق استجابتها لكوفيد-19. ويسلط المقرر الخاص الضوء على أن هناك أسباباً تدعو إلى الاعتقاد بأن حالة حقوق الإنسان مستمرة في التدهور في داخل البلد، بما في ذلك ما يتعلق بالوصول إلى الغذاء والرعاية الصحية وقمع الحقوق المدنية والسياسية، ولا سيما الحق في المشاركة في الشؤون العامة والوصول إلى المعلومات.

39 - وفي هذا الصدد، يسلط المقرر الخاص الضوء على أن اعتماد نهج حازم إزاء المشاركة لا يستلزم إهمال تلك الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، التي يمكن أيضاً وصفها بأنها جرائم ضد الإنسانية. ويُرجَّح أن تكون هذه الجرائم مستمرة، وهو ما يتجسد في استمرار تشغيل معسكرات الاعتقال السياسي الكبيرة. ويؤكد المقرر الخاص من جديد أن وجود الكورئيليسو (معسكرات الاعتقال السياسي) يمثل أسوأ تجاوزات نظام الحكم الذي ينتهك بصورة منهجية حقوق الإنسان لشعبه. وللضحايا الحق في العدالة، وستظل المساءلة واجبة إلى

أن تتحقق. ويسلط المقرر الخاص الضوء على ضرورة أن تضطلع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعملية إصلاح تحظى بموجبها حقوق الإنسان بالاحترام والحماية، وأن توقف الجرائم المستمرة التي تُرتكب ضد الإنسانية، بما في ذلك من خلال نظام المعتقلات السياسية. وفي غضون ذلك، يدعو إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين لأسباب إنسانية في سياق كوفيد-19 وما يرتبط بها من أوجه عجز على الصعيد الوطني في الغذاء والرعاية الصحية والموارد الأخرى. وهو يدعو أيضا المجتمع الدولي إلى الإبقاء على اهتمامه بتلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي قد تشكل جرائم ضد الإنسانية. فالاهتمام الدولي لا يزال يمثل إحدى الوسائل القليلة جدا للاعتراف والإقرار بمحنة هؤلاء الناس والانتهاكات التي يعانون منها. وهو كذلك يجدد الدعوة إلى إحالة الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة مخصصة أو آليات أخرى مماثلة. وفي غضون ذلك، من الضروري ضمان المضي في جمع المعلومات وحفظها لدعم استراتيجيات المساءلة على جميع المستويات. وينبغي توفير الموارد الكافية لمفوضية حقوق الإنسان لدعم عملها في جمع المعلومات والأدلة وحفظها، وكذلك في تقييم جميع المعلومات والشهادات ذات الصلة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت وما زالت تُرتكب داخل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويود المقرر الخاص أيضا أن يسلط الضوء على الدور الحاسم الذي قامت، وستقوم، به منظمات المجتمع المدني في الجهود الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان والمضي قدما بعملية السلام. فهذه الجهود المتواصلة، التي يثني عليها المقرر الخاص، ستبقي الأفق مفتوحا أمام المبادرات الرامية إلى تحقيق العدالة في المستقبل، بما في ذلك الاعتراف بالحقيقة والانتصاف فيما يتعلق بالانتهاكات التي عانى منها الناس في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

سادسا - التوصيات

40 - يوصي المقرر الخاص بأن تقوم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بما يلي:

- (أ) القيام على وجه السرعة باستثمار أقصى قدر من الموارد المتاحة، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية من الغذاء والماء والصرف الصحي والإسكان، مع إيلاء الأولوية في ذلك لأشد المجتمعات المحلية تهمة؛
- (ب) تقييم أثر التدابير الحالية للوقاية من كوفيد-19 على ممارسة حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وإجراء مراجعة لأي تدابير تنتهك هذه الحقوق؛
- (ج) البدء في إجراء الإصلاحات القانونية والمؤسسية الضرورية لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛
- (د) الوفاء بالمتطلبات التقنية اللازمة لتلقي اللقاحات من خلال مرفق كوفاكس وبدء برامج التلقيح الخاصة بالبلد؛
- (هـ) فتح حدودها تدريجيا وإتاحة المجال أمام الناس لممارسة النشاط الاقتصادي والتنقل؛
- (و) نشر معلومات مفصلة عن الكوئليسيو (معسكرات الاعتقال السياسي) ودعوة هيئات الرصد الدولية المستقلة لزيارتها؛

(ز) النظر في مواصلة منح العفو للسجناء السياسيين، في إطار عملية مستمرة طويلة الأجل، مع ضمان الشفافية في العملية؛

(ح) اتباع المبادئ التوجيهية الواردة في البيان المشترك بشأن كوفيد-19 في السجون وغيرها من الأماكن المغلقة الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والتقييد بقواعد نيلسون مانديلا، والنظر في الإفراج عن السجناء الذين لا يشكلون خطراً على العامة، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة؛

(ط) معالجة الادعاءات المتعلقة بحالات الاختفاء القسري، بما فيها الحالات التي تتخذ شكل اختطاف الرعايا الأجانب، وتزويد أسر الضحايا بمعلومات دقيقة عن مصير أقاربهم المفقودين وأماكن وجودهم؛

(ي) بدء عملية حوار مع المقرر الخاص ومع المكلفين بولايات مواضيعية ودعوتهم إلى القيام بزيارة قطرية رسمية؛

(ك) إجراء البحوث ونشر البيانات الإحصائية وغيرها من البيانات من أجل التمكين من تقييم أثر الجزاءات الدولية على حقوق الناس الاقتصادية والاجتماعية؛

(ل) الاعتراف، على صعيدي القانون والممارسة، بالحقوق الأساسي في مغادرة البلد ودخوله، وضمان عدم خضوع الأشخاص الذين يُعادون إلى الوطن للعقاب بعد إعادتهم؛

(م) التعاون مع جمهورية كوريا من أجل استئناف لم شمل الأسر المشتتة، بوسائل منها المنصات الافتراضية؛

(ن) إتاحة المجال لممارسة الحق في حرية الدين والمعتقد على النحو الذي يكفله الدستور؛

(س) حماية الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة من عمالة الأطفال؛

(ع) مراجعة قانون نذب الفكر والثقافة الرجعيين وتعزيز وحماية حرية التعبير والحصول على المعلومات وحرية الدين بما في ذلك للشباب.

41 - ويوصي المقرر الخاص بأن تقوم جمهورية كوريا بما يلي:

(أ) إدماج حقوق الإنسان في المفاوضات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

(ب) العمل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل استئناف لم شمل الأسر المشتتة؛

(ج) التعاون مع منظمات المجتمع المدني بهدف تمكين الضحايا والأسر والهاربين ومنظمات المجتمع المدني من مواصلة الاضطلاع بالجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، ودعم بناء السلام، والوصول إلى المعلومات؛

(د) مواصلة جهودها الرامية إلى توفير الحماية للأشخاص الهاربين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى بلدان ثالثة؛

(هـ) تيسير أنشطة الحوار على المستوى الشعبي مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بخفض القيود المفروضة على حرية الاتصال.

42- ويوصي المقرر الخاص بأن تعمل الأطراف الرئيسية بنشاط مع الأمم المتحدة في استكشاف نهج عملية تُتبع في نزع السلاح النووي وإحلال السلام وإعمال حقوق الإنسان في شبه الجزيرة الكورية.

43- ويوصي المقرر الخاص بأن تقوم الدول الأعضاء الأخرى بما يلي:

(أ) تطبيق مبدأ عدم الإعادة القسرية على الأفراد القادمين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين هم معرضون لخطر وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بحقهم لدى إعادتهم إلى وطنهم؛

(ب) تعزيز المشاركة مع المقرر الخاص ومفوضية حقوق الإنسان بشأن قضية الإعادة إلى الوطن وغيرها من قضايا حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

(ج) المشاركة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تقديم الدعم للناس في مكافحة جائحة كوفيد-19؛

(د) اغتنام أي فرصة متاحة للحوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتهيئة بيئة تتيح المضي قدماً نحو إبرام اتفاق سلام ومن السعي إلى إحراز تقدم فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في البلد؛

(هـ) مواصلة تقديم الدعم للجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لمعالجة حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

44- ويوصي المقرر الخاص بأن يقوم مجلس الأمن بما يلي:

(أ) النظر في رفع الجزاءات التي تؤثر سلباً على المساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان، بما في ذلك أثناء جائحة كوفيد-19؛

(ب) الاستمرار في مناقشة حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة مخصصة أو آلية أخرى مماثلة.

45- ويقدم المقرر الخاص التوصيات التالية إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة:

(أ) أن يجري الأمين العام ومفوضية حقوق الإنسان، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، دراسة شاملة عن أثر الجزاءات الضار على حقوق الإنسان لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعلى الحالة الإنسانية في سياق التدابير الحالية المتخذة للوقاية من كوفيد-19؛

(ب) أن يواصل الأمين العام ومفوضية حقوق الإنسان استكشاف ودعم مشاريع التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

(ج) أن تواصل مفوضية حقوق الإنسان جهودها في مجال المساءلة، بما في ذلك عن طريق تعزيز الرصد وجهودها في مجال التوثيق، والمضي في تطوير مستودع المعلومات والأدلة، واستكشاف الاستراتيجيات والآليات التي يمكن أن تصلح لعملية المساءلة في المستقبل؛

(د) أن يعيد الأمين العام تنشيط جهود الأمم المتحدة في المشاركة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، انطلاقاً من الزيارة التي أجراها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في عام 2017.

46 - ويوصي المقرر الخاص بأن تقوم منظمات المجتمع المدني بما يلي:

- (أ) العمل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل الدعوة إلى المضي قدماً في إبرام اتفاق سلام وإدماج حقوق الإنسان في المفاوضات؛
 - (ب) مواصلة جهودها لتعزيز المساءلة وبناء السلام وإتاحة الوصول إلى المعلومات؛
 - (ج) مواصلة التعاون مع أوساط الهاربين في عملهم المتعلق برصد حقوق الإنسان.
-